

الأمم المتحدة تخفض من توقعات النمو إلى ٢,٦%

تقرير اقتصادي يحذر من حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو

■، كُتِب / منصور شايع

حذّر تقرير اقتصادي عالمي حديث من تزايد مخاطر حدوث انكماش عالمي بسبب استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وأزمة الديون في منطقة اليورو، والتخفيف المالي السابق لأوانه. هذا وقد خففت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة التوقعات التي كانت لديها قبل ستة أشهر، وهي تتوقع الآن، في أحسن الأحوال، أن يسير الاقتصاد العالمي "متعثراً" مع وصول نمو إجمالي الناتج العالمي إلى ٢,٦٪ لعام ٢٠١٢م و٢,٢٪ لعام ٢٠١٣م، بعد أن كان ٤,٠٪ عام ٢٠١٠م.

قال مدير إدارة التنمية الاقتصادية والعمالة في الإسكوا عبد الله الدردي أثناء عرض تقرير السنوي ٢٠١٢م "حالة وأفاق اقتصاد العالم خلال مؤتمر صحفي عقد في بيروت أن الأداء الاقتصادي في عام ٢٠١١م تميز بالضعف والهشاشة نتيجة تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي التي اعتمدها في مواجهة الأزمة المالية العالمية وتزوعها الشديداً نحو السياسات التقشفية، مما أدى إلى ضعف في الطلب الداخلي والاستثمار والتشغيل وبما يهدد الهدف الرئيسي للتشغيل، وهو معالجة العجز في الموازنات.

وقال الدردي إن تقرير هذا العام يرى أيضاً أن سيناريو النمو المتعثر، والذي قد يبلغ ٢,٦ في المائة في الناتج العالمي لعام ٢٠١٢، يهدد بزيادة مخاطر أساسية، وهي أولاً عدم السيطرة على أزمة الديون السيادية في أوروبا؛ وثانياً تدهور جديد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وثالثاً عدم قدرة الدول المتقدمة على تنسيق سياساتها الاقتصادية وخصوصاً في تمويل حزم التحفيز ومعالجة الخلل في التوازنات المالية العالمية، ورابعاً عدم تواصل الكونغرس الأميركي إلى اتفاق بتجديد العمل بحزمة التشغيل والنمو لما بعد ١ مارس ٢٠١٢م.

وأشار التقرير أن تحقّق أي من هذه المخاطر سيؤثر سلباً على المخاطر الأخرى ويؤدي إلى تدهور النمو إلى ٠,٥ مما سيجعل من المستحيل معالجة الفجوة الكبيرة في التشغيل التي يواجهها الاقتصاد العالمي اليوم والبالغة ٦٥ مليون فرصة عمل، وفقاً لما ورد في التقرير. ويسلط التقرير أيضاً الضوء على عوامل الخلل في الاقتصاد العالمي، وهي تراجع نمو الدول المتقدمة، وتباطؤ نمو الدول النامية - بما فيها الصين والبرازيل، وتراجع في معدلات التجارة العالمية،



وتراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وتذبذب شديد في أسواق الصرف العالمية. ويرى التقرير أن عمل الاقتصادات المتقدمة التخلي عن سياسات التقشف الشديد والاستفادة من الهامش المالي المتاح ليعض منها في تمويل حزم تحفيز واسعة في دول العجز بهدف تعزيز الطلب الداخلي، ومن ثم الاستثمار والتشغيل، على أن يكون الاستثمار العام في البنى التحتية ذا نوعية عالية تؤدي إلى مضاعف عال في التشغيل، وقد أثبتت التجربة

والبيانات المتاحة أن سياسات التقشف لم تؤد إلى خفض عجز الموازنات في الدول التي طبقتها. وأما في منطقة غرب آسيا، فقد أشار التقرير إلى أن الدول المصدرة للنفط حققت معدلات نمو عالية تجاوزت ٧ في المائة في عام ٢٠١١م بسبب ارتفاع أسعار النفط وحزم التحفيز الكبيرة التي تُقدّم لمواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية وأثار الأزمة العالمية، أما مجموعة الدول ذات الاقتصاد المتنوع، فقد انخفض النمو فيها من حوالي ٦٪ عام ٢٠١٠م إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠١١م بسبب الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية، كما الحال في مصر وسورية واليمن والبحرين، وتأثر دول مجاورة لها بأوضاعها، مثل الأردن ولبنان والعراق.

وقال: إن هذا الوضع يجعل من الصعب مواجهة مشكلة البطالة، وخصوصاً بطالة الشباب، التي تواجهها هذه الدول والتي تفاقمت خلال هذا العام. ومع ذلك، يتوقع التقرير عودة المنطقة إلى نمو مقبول يتجاوز ٣,٥ في المائة في حال عودة الاستقرار الأمني في عام ٢٠١٢م. وأضاف أنه من الضرورة معالجة موضوع البطالة بكافة أوجهها وتعزيز الإنفاق العام لهذا الغرض وإزالة الاحتقانات والاكتقارات التي تعرقل النشاط الاقتصادي وتنوع الهيكل الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط والمستوردة لها.

ويعتبر التقرير السنوي حالة وأفاق اقتصاد العالم من أهم إصدارات الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد وأنه نتاج مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، والتي من بينها الإسكوا. ويوفر التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي وأفاقه على الأجل القصير، بالإضافة إلى بعض السياسات الرئيسية الاقتصادية العالمية وقضايا التنمية.



■، كُتِب / علي البشري

بلغ عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية خلال شهر نوفمبر ٢٠١١م نحو ٢٥٠,٦ ألف شيك مقارنة مع ٢٨,٦ ألف شيك في شهر أكتوبر ٢٠١١م. وانخفاض تقدر بـ ١٣ ألف شيك، وأوضحت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن قيمة الشيكات المتداولة بلغت ١٠٥ مليارات ريال مقارنة مع ١٤٠,٦ مليار ريال خلال نفس الفترة وانخفاض ٣٥,٦ مليار ريال.

وتوزعت الشيكات المتداولة عبر غرفة المقاصة على محافظات صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا.

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة في شهر نوفمبر ٢٠١١م بلغت ٤٥٠,٦ ألف شيك بقيمة ١٥١,٦ مليار ريال.

انخفاض المطالبات على القطاع غير الحكومي إلى ٥٢٩,٧ مليار ريال

وبنسبة ٥,٥٪. وأرجعت الانخفاض إلى تراجع المطالبات على القطاع الخاص. الجدير بالذكر أن المطالبات على القطاع غير الحكومي كانت في نوفمبر ٢٠١٠م نحو ٥٦٤,٦ مليار ريال، وهو ما يعني انخفاضها خلال الفترة المقابلة من العام الجاري ٢٠١١م بنحو ٢٤ مليار ريال.

■، كُتِب / الثورة
انخفضت المطالبات على القطاع غير الحكومي في شهر نوفمبر ٢٠١١م إلى ٥٢٩,٧ مليار ريال مقابل ٥٦٠,٦ مليار ريال في شهر أكتوبر ٢٠١١م. وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن المطالبات على القطاع غير الحكومي انخفضت بنحو ٣٠,٩ مليار ريال

تسجيل ١٠ مشاريع استثمارية بتكلفة ١٠,٥ مليار ريال



■، كُتِب / علي محمد

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار خلال شهر ديسمبر ٢٠١١م نحو ١٤ مشروعاً استثمارياً. وبحسب النشرة الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار فقد بلغت التكلفة الاستثمارية للمشاريع ١٠ مليارات و٥٧١ مليون ريال. كما بلغت الموجودات الثابتة للمشاريع ٣ مليارات و٢٤٠ مليون ريال. فيما يتوقع أن توفر المشاريع فرص عمل مباشرة تقدر بـ ٥٠٥ فرصة، فضلاً عن فرص العمل غير المباشرة.

تراجع قيمة الواردات الكلية خلال ٢٠١١م بنسبة ٩%



■، كُتِب / منصور أحمد

توقع خبراء اقتصاد تراجع قيمة الواردات الكلية بالأسعار الجارية خلال العام الماضي ٢٠١١م ليصل إلى حوالي ٩٪ بالريال اليمني. منوهين بأن إجمالي قيمة الواردات الكلية بالأسعار الجارية تراجمت من حوالي تريليوناً و٤١٨ ملياراً و٩٥٤ مليون ريال خلال العام السابق ٢٠١٠م، إلى نحو تريليوناً و٤٠٤ ملياراً و٢١٥ مليون ريال في العام ٢٠١١م بالأسعار الجارية.

مشيرين إلى أن قيمة الواردات الكلية بالأسعار الجارية خلال العام الجاري ٢٠١١م سجلت تراجعاً يصل إلى حوالي ٩,٥٪ بالأسعار الجارية عند احتساب ذلك بالدولار الأمريكي، إذ أن إجمالي قيمة الواردات الكلية تراجمت من حوالي ١١ ملياراً و١٦٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٠م، إلى نحو ١٠ مليارات و٩٠٤ ملايين دولار في العام ٢٠١١م بالأسعار الجارية بالدولار. مؤكداً أن ذلك التراجع في قيمة الواردات الكلية خلال العام الماضي يعود بصورة أساسية إلى توقف العديد من الشحنات السلعية والمقرر استيرادها من الخارج وخاصة الكالمانية منها نتيجة الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد خلال الفترة الماضية والتي مما أدى الفرد

مؤشرات اقتصادية

تراجع عائدات السياحة بمصر بنسبة ٢٩%

■، كُتِب / وزير السياحة المصري الدكتور منير فخري عبد النور إن قطاع السياحة شهدت في عام الثورة خسائر فادحة وكارثية من ناحية الدخل.

وأضاف عبد النور في تصريحات له العربية إن الإيرادات انخفضت من ١٢,٥ مليار دولار إلى ٨ مليارات دولار فقط بنسبة تراجع بلغت ٣٧٪ أو ٣,٧ مليار دولار. وزاد رغم الظروف الصعبة التي مرت بها السياحة في العام الماضي إلا أن عدد السياح الذين دخلوا مصر بلغ ١٠ مليون سائح، وبمعدل الإقامة ارتفع إلى ١١,٦ يوم مقارنة بـ ١٠ أيام فقط قبل الثورة.

وحول المن الأثر الأثري تأثرًا بأحداث الثورة قال عبد النور القاهر في الشمال، والأقصى وأسوان في الجنوب كانت من أكثر الأماكن تأثرًا خلال العام الماضي، فيما كانت المدن الساحلية وهي الغردقة وشرم الشيخ الأقل تأثرًا، لأنها بعيدة عن الحراك السياسي والاجتماعي والتظاهرات والاعتصامات.

ولفت عبد النور إلى أن السياحة تراجمت في شهر فبراير الماضي عقب اندلاع الثورة بنسبة ٨٠٪، واختارت هذه النسبة تخسُّص حتى وصلت خلال سبتمبر الماضي إلى ٢٠٪ فقط. وقال ولاسف تأثر السياحة بأحداث ماسيبدو ثم محمد محمود ومجلس الوزراء، لكون التراجع الكبير للسياحة خلال العام الماضي في شهر ديسمبر الماضية.

إيران تخفض قيمة عملتها ٨٪ وتثبت سعر الصرف

■، أعلن البنك المركزي الإيراني أمس الخميس تخفيض قيمة الريال بنسبة ثمانية بالمئة وقال



الخمسية السابقة.

عوائد السندات الحكومية الإيطالية تنخفض عن ٦%

■، تراجع عوائد السندات الحكومية الإيطالية لاجل ١٠ سنوات أمس الخميس عن مستوى ٦ بالمئة للمرة الأولى شهرًا عن الموعد المتوقع سابقًا. وقال بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي أن البنك المركزي مستعد لتقديم حوافز إضافية للاقتصاد.

وقب نشر البيانات الأمريكية قفز البورس إلى ١,٣١٧٦ دولار، وأمام العملة اليابانية صعدت العملة الأوروبية إلى ١,٢٠٠,٢٠٠ ين. وهذا هما أعلى مستويات للبورس أمام الدولار والين في حوالي خمسة...

التي تستهدف نموًا اقتصاديًا قدره ٥,٥ بالمئة سنويًا في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ - ارتفاعاً من نمو بلغ حوالي ٤,٥ بالمئة في السنوات الخمس السابقة للمساعدة في خلق الوظائف.

وتتعرض الحكومة التي يقودها الإسلاميون والتي ساعدت انتفاضات الربيع العربي في وصولها إلى السلطة لضغوط قوية لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء الذين يشكلون الجانب الأكبر من قاعدة التأييد لها.

حتى الآن كيف ستتمكن من تحقيق نمو أسرع للاقتصاد وتستهدف الخطة أيضاً معدلًا سنويًا للتضخم قدره ٢ بالمئة حتى نهاية ٢٠١٦ وهو ما يزيد بشكل طفيف عن متوسط التضخم السنوي في الفترة

أنه سيقدر سعر صرف وحدة اعتماداً من يوم السبت بهدف القضاء على السوق السوداء حيث قفز سعر الدولار في الأسابيع القليلة الماضية وسط مخاوف بشأن مقويات جديدة فرضتها الدول الغربية.

وقال محافظ البنك المركزي الإيراني محمود بهمناني للتلفزيون الحكومي أن سعر الدولار الجديد سيبلغ ١٢٢٦٠ ريالاً اعتباراً من يوم السبت. وبلغ السعر الرسمي للدولار على الموقع الإلكتروني للبنك أمس الخميس ١١٢٩٦ ريالاً.

الغرب يستهدف نموًا اقتصاديًا ٥,٥٪ خلال خمس سنوات

■، وافق البرلمان المغربي أمس الخميس على خطة التنمية

معدات قنية بقيمة ١٧ مليون ريال للمؤسسة المحلية للمياه بحجة



■، حجة/ سبأ

تسلمت مؤسسة المياه المحلية بمحافظة حجة أمس معدات فنية بقيمة ١٧ مليون ريال لتعزيز أداء المؤسسة في توفير المياه دعماً من مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة.

وأوضح مدير فرع المؤسسة المحلية للمياه بالمحافظة المهندس محمد الدعيس أن التعزيزات تتكون من مضخات غاطسة مع الكيبيلات والصمامات وبعض قطع الغيار

اللحقة بالمضخات. مشيراً إلى أن المضخات ستعزز مصادر المياه لتلبية احتياجات المواطنين. وأشاد بدعم السلطة المحلية لفرع المؤسسة في

سبيل استمرار عملها في توفير متطلبات المواطنين من المياه وتقديم الخدمات اللازمة المتعلقة بشبنة الماء النقية بصورة مستمرة.